الجهة الحدثية للأفعال الناقصة في المدونة النحوية

م.م. محمد مهدي مري سالم الزيادي

المديرية العامة لتربية القادسية

Mo1131989mo@gmail.com

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على الجهة الحدثية للأفعال الناقصة في المدونات النحوية، ليُبين أنَّ الأفعال الناقصة تحتوي على الجهة الحدثية، ولكن الحدث فيها لا يأتي من اسمها فقط، بل لابدّ من اجتماع اسمها مع خبرها، لذلك وجب عدم الاكتفاء بمرفوعها دون المنصوب، لكون الحدث توزّع عليهما، فلا يمكن الحصول عليه من أحدهما دون الآخر كما في الأفعال التامة، وتعرض لآراء النحاة في هذا الغرض.

الكلمات المفتاحية :(الجِهة ، الحدثية، الأفعال الناقصة، الزمن).

The event aspect of modal verbs in the grammatical code

Mohammad Mahdi Merri Salim

General Administration of Education in Al-Qadisiyah

Mo1131989mo@gmail.com

Abstract:

This research sheds light on the verbal aspect of modal verbs in grammatical registers, to show that modal verbs contain the verbal aspect, but the event in them does not come from the noun only, but rather their noun must be combined with its predicate. Therefore, it is necessary not to be satisfied with their nominative case without the accusative case, because the event is distributed. Both of them cannot be obtained from one without the other, as in perfect verbs, and the opinions of grammarians have been presented for this purpose.

Keywords: (direction, event, modal verbs, time).

المقـدمة:

إنَّ الخاصيّة المظهريّة للفعل ترتبط بموضوعه الداخلي المباشر، أي الموضوع الداخل في حيز المركب الفعلي، وتعليل هذا الأمر بأنَّ الموضوع الداخلي المباشر لفعل التغيير يقيس عبر الزمن الحدثَ الذي يصفه الفعل، وبناء على هذا، قد تكون للموضوع الدّاخليّ المباشر للفعل مساهمة في الوظيفة الزمنية في مستوى معيّن من مستويات التمثيل الدّلاليّ؛ وذلك لأنَّ المظهر يحيل على التنظيم الزّماني الدّاخليّ للحدث [١].

فوظيفة الجهة هو التركيز على فاصل زمني (أو انتقاؤه) في المحيط الزمني للحدث الذي تصفه الجملة، ولا يرى التأويل الدلالي غير الفاصل الزمني الذي تركز عليه الجهة [٢] .

ويملك الفعل شكلاً أساساً وتصميماً يمكن أن يُشتقّ منه تناوب للتصميم التّركيبي أو تحقّق للموضوعات، وأن الموضوعات ليست مصممة من المعجم، وإنما تمر من بنية الحدث مباشرة إلى التركيب، والمقصود ببنية الحدث، هو إمكانية تقسيم الحدث إلى أحداث مظهرية فرعية تكوّنه، أما دلالات الفعل وموضوعاته، فلا تكمن أهمّيتها إلا في أنّها تساعدنا على تحديد سلسلة هذه البنية المكوِّنة للحدث، فالبنية الحدثية هي التي تحدّد تصميم الموضوعات داخل التركيب[٣].

ويبدو أن ربط الفعل بـ (حركة الحدث) أقرب إلى المدلول اللغوي لكلمة (الفعل)، كما أن (حركة الحدث) أقرب إلى معنى (التجدد والحدوث) الذي يمتاز به الفعل الاصطلاحي عن المصدر والأسماء المشتقة [٤].

مفهوم الجِهة :

الجهة مفهوم تسرّب من المنطق الارسطي إلى معظم الحقول المعرفية التي تأثرت به واعتمدت على الكثير من مبادئه في اشتغالاتها، ويشوب هذا المفهوم شيء من الالتباس نتج عن تسربه من

المنطق إلى حقول معرفية متباينة، فكان أنْ اتّسعَ مفهوم الجهة بشكل لافت للنظر، إذ تدل الجهة على منظور ذاتي للمتكلم في الوقت الذي تحاول فيه بعض التعريفات الربط بين الجهة والزمن،

إنَّ الاختلاف في مفهوم الجهة بين ذاتية المتكلم ومنظور الزمن، جاء نتيجة اتّساع مفهوم الجهة، وتداخلاته في مراحل مختلفة من الكلام، فضلاً عن انتقاله من علوم مختلفة، إذ يرى بنفينيست أنَّ الجهة ((**تقرير تكميلي يحمل على تلفُّظ بعلاقة، وبأنَّها رأي للمتكلم في القول الذي يلي الفعل العقدي في الخطاب**)) [٥]، فذلك التلفظ ((**تقرير لعلاقة، أمَّا الجهة فهي تقرير مختلف عن ذلك التقرير الأول، فعند تسلط الجهة، يعمل تقرير جهي في القضيّة التقريرية الأولى**))[٦]، وهذا يعني ((**أنَّ دلالة القول الجهي تتشكّل في طبقات ثلاث، فأقدمها النِّسبة المنطقية أو العلاقة الحملية، ويعقبها التقرير الأول، فتقرير " تكميلي " وهو التقرير الجهي**))[٧].

فمفهوم الجهة واسع جدا؛ لذلك قرنها بعضهم بالمتكلم، وبعضهم بالزمن، إذ يذهب الدكتور تمام حسّان إلى ((**أنَّ الجهات تقع في ثلاثة أنواع : جهات في فهم معنى الزمن، ومنها ظروف الزمان وبعض الأدوات والنواسخ، وجهات في فهم معنى الحدث، ... ومنها المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ، وجهات في فهم معنى علاقة الإسناد، ومنها ظروف المكان والمنصوبات وحروف الجر**)) [٨].

وذهب الفاسي الفهري إلى أنَّ الجهة ((**مجموع سمات الحدث التي تمكن من قياسه ووصفه زمنياً، فهو ممتد "durative " أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود " bounded" وغير محدود، وهو تام "perfective " وغير تام الخ**))[٩]، والزمن لا يمكن أن يكون معجمياً، وهو إشاري، بخلاف الجهة، التي تكون في الوضع وفي البناء أو التصرف، والتركيب [١٠].

وعليه فالجِهةَ تخصيصٌ لدلالةِ المحمول (الفعل والوصف المشتق منه) من حيث مكوناته التكوينية منفردة أو مجتمعة، فجِهة الفعل مثلًا، هي تخصيص لدلالته مِن حيث الحدث، أو الزمن، أو

الإسناد، إذ تتفرّع هذه المكونات بحسب الجِهة إلى عناصر فرعيّة تمثّل الجِهة كل عنصر منها، وتميّزه بِبِنْية أو تركيب خاص تدل عليه دون غيره .

مفهوم الحدث :

يرى الأصوليون أنَّ الحدث الذي هو جزء مدلول الفعل ليس (معنى مستقلاً في نفسه) فالحدث المصوغ بصيغة (القيام) هو المستقل بنفسه، أما الحدث المصوغ بصيغة (قام) فليس حدثاً مستقلاً بحيث يكون معناه القيام، وإنَّما يؤلف هذا الحدث غير المستقل بمفهومه مع تلك الصيغة معنى جديداً هو (حدوث القيام وصدوره عن الفاعل)، ولذلك عَرَّفوا الفعل بأنَّه((**ما أنبأ عن حركة المسمى، أي عن حدوث الحدث وحركته من عدم الانتساب والصدور عن الفاعل إلى الانتساب والصدور عنه**)) (١١).

ويخلص الأصوليون من ذلك إلى أنَّ مادة الفعل (ق و م) وهي جزء لفظه تدل على (الحدث غير المستقل) وصيغة (فعل) وهي الجزء الآخر تدل على حدوث هذا الحدث وانتسابه إلى الفاعل، فلا دلالة إذن لصيغته على غير (إسناد الحدث) أي لا مدلول للصيغة غير النسبة(١٢).

فالجهة تمثل البنية الداخلية للحدث، ولا يعني هذا أنَّ محتوى الحدث هو جهة فقط، بل نعد الجهة جزءاً من محتوى الحدث، فالجهة أو السمات الدالة على الجهة المدمجة في الحدث تقوم بتوزيع الحدث إلى مراحل أو فواصل زمنية كالتكرار أو العادة وغيرها (١٣).

إذن فصيغة الفعل تدل على الحدث من خلال التركيب وليس من ذاتها، ودلالتها على الحدث من خلال التركيب هي محض دراستنا في هذا البحث، لنرى كيف تتحصل لنا الجهة الحدثية في الأفعال الناقصة، وأنوه إلى أنَّ هذه الورقة البحثية تقتصر على الأفعال الناقصة، أما إذا وردت تامة فتدرس في موضعها إن شاء الله تعالى دون حالتها التامة.

الجهة الحدثية للأفعال الناقصة :

نقصد بالأفعال الناقصة أفعالاً من قبيل " **كان، صار، أصبح، أضحى، ظل، بات، آض، عاد، غدا، راح، مازال، ما فتئ، ما انفك، ما دام، ليس**" [١٤]، وتختلف هذه الأفعال عن الأفعال التامة بحاجتها الدائمة إلى المرفوع والمنصوب لتتمم كلامها، وبحملها لسمات زمنية وجهية تضفيها على التراكيب التي تدخل عليها، كمعنى الدوام والانتقال والانتهاء، فتدخل على الجمل الاسمية لتحدد زمنها وتضفي المعنى الجهي على الفضلة الحملية المتفرعة عنها (أي الخبر)[١٥].

تباينت آراء النحاة في تحديد معنى النقص في (كان وأخواتها) قال سيبويه في أحد أبواب كتابه: " **هذا باب الفعل الذي يَتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ** " [١٦]، أراد سيبويه بـ (اسم الفاعل واسم المفعول)، الفاعل والمفعول، فهو لا يقصد صيغة بناء فاعل أو بناء اسم المفعول، يعني هذا أنَّ سيبويه يُعامل كان واسمها وخبرها معاملة أي فعل تام آخر وعلاقته بالفاعل والمفعول، فسيبويه يقارب بين الصورة التركيبية لـ (كان وأخواتها) وصورة الفعل التام، فكلا الجملتينِ فيها فاعل ومفعول، لكنَّ جملة الفعل الناقص الفاعل والمفعول فيها لشيء واحد، وهذا خلاف جملة الفعل التام، فعندما نقول: (كتبَ محمدٌ الدرسَ) فـ (محمد) شيء، و(الدرس) شيء آخر، لكن عندما أقول: (كانَ محمدٌ مجتهداً) فـ (محمد ومجتهداً) شيء واحد .

ثم وضَّح سيبويه ذلك بقوله: " **ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ**" [١٧]. يريد سيبويه أنَّه لا يقتصر هذا الفعل على فاعله، أي لا يستغني عن المفعول به، ففي الجملة الاعتيادية يمكن للفعل الاقتصار على الفاعل، فنقول: (كتبَ محمدٌ)، وهذا إخبار تام، لكن حينما نقول: (كتبَ محمدٌ قصيدةً) هنا حصلت زيادة في الفائدة، فالفعل التام ممكن أنه يقتصر على

الفاعل، لكنَّ (كان) وأخواتها لا يمكن أن تقتصر على الاسم الأول الذي هو بمقام الفاعل في الجملة التامة.

ثم بعد ذلك يقارن سيبويه هذا الفهم بجملة (ظننْتُ)، " **كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل** " فيشبّه جملة (كان) واسمها وخبرها بجملة (ظننتُ) التي تحتاج إلى مفعول اول ومفعول ثانٍ، وكما أنَّه من غير الممكن أن تقتصر على المفعول الأول، وتحتاج إلى مفعول ثانٍ يتمم المعنى، فكذلك (كان) لا يمكن أن تقتصر على فاعل، فتحتاج إلى مفعول به (خبر) حتى يتم معناها .

ثم عدل سيبويه عن التعبير بـ (المفعول به) إلى الخبر، فقال: " **وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة** " [١٨]، ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس، ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر[١٩]، وعلل ذلك السيرافي بقوله: " **اعلم أنَّ هذه الأفعال التي ضمّنها هذا الباب أفعالٌ تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيها زماناً محصلاً أو نفياً أو انتقالاً أو دواماً** "[٢٠]. فأراد سيبويه بـ (كان ويكون) زماناً محصلاً، وبـ (صار) انتقالاً، وبـ (ما دام) دواماً، بـ (ليس) نفياً، وبرَّر ابن يعيش عدم ذكر سيبويه لجميع أخوات (كان) بأنَّ " **سيبويه لم يأتِ على عِدّتها، وإنما ذكر بعضها، ثمّ نبّه على سائرها بأن قال: وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر**"[٢١].

وقسَّم ابن السراج الأفعال إلى حقيقية وغير حقيقية، وذلك من حيث دلالتها على الحدث والزمن أو الزمن فقط، ثم قسَّم الأفعال غير الحقيقية إلى ثلاثة أقسام، وما يهمنا الضرب الثاني منها، إذ قال : " **أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقة، وإنما تدل على الزمن فقط، وذلك قولك: كانَ عبدالله أخاك،**

وأصبح عبدالله عاقلاً، ليست تخبر بفعل فعله، وإنما تخبر أن عبدالله أخوك فيما مضى وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل "[٢٢]. ولم يكتفِ ابن السراج بتصنيفها ضمن الأفعال غير الحقيقية، بل أخذ يحدد بدقة متناهية طبيعة هذه الأفعال وطبيعة فواعلها، حيث يقول في باب شرح المرفوع: " **وهو المشبه بالفاعل في اللفظ: المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع بـــ " كان" وأخواتها. وضرب آخر ارتفع بحروف شُبّهت بكان والفعل، ...، وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل، ...، فشبهوها بالفعل لذلك: فأما مفارقتها للفعل الحقيقي، فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: " ضرب" يدل على ما مضى من الزمن وعلى الضرب الواقع فيه، و " كان" إنما يدل على ما مضى من الزمن فقط، و" يكون" تدل على ما أنت فيه من الزمن وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ والخبر**"[٢٣]. فيرى ابن السراج أنَّ (كان) وأخواتها تدل على زمن فقط، ولا تدل على حدث، ولذا يسمّيها بالأفعال غير الحقيقية.

في حين ذهب الزمخشري إلى أنَّ " **نقصانهن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً** "[٢٤] . نلحظ أنَّ الزمخشري قد ذهب مذهب سيبويه في المقارنة بين الأفعال الناقصة وبين الأفعال التامة، بأنَّ الثانية يتم الكلام بها، أما الناقصة فلا يتم الكلام بها مالم تأخذ المنصوب، فهذا سبب النقص في هذه الأفعال على رأي الزمخشري .

أما ابن يعيش فقد توقَّف عند الأفعال الناقصة وأطال الكلام عليها، إذ قال : " **وتسمّى أفعالاً ناقصة، وأفعالَ عبارة. فأمّا كونها أفعالاً، فلتصرّفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل، نحو قولك : " كان"، " يكون"، " كُن" ، " لا تكنْ"، و " هو كائنٌ ". وأمّا كونها ناقصة فإنَّ الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك : " ضَرَبَ"، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و "كانَ" إنّما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط، و " يكون"، تدلّ على ما أنت فيه، أو**

على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط، فلمّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة. وقيل: " أفعال عبارة" أي: هي أفعالٌ لفظيّةٌ لا حقيقيةٌ، لأن الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدثُ الفعلُ الحقيقيُّ، فكأنّه سُمّي باسمِ مدلوله. فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل: " أفعال عبارة"، إلا أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"[٢٥] .

وصفها ابن يعيش بأنَّها(أفعالاً)؛ لتصرفها، وبأنَّها (ناقصة)؛ لدلالتها على الزمان فقط دون المعنى، وأنها (أفعال عبارة)؛ لأنها لا تدل على حدث، ويرى أنَّها عندما تدخل على المبتدأ والخبر، وتفيد الزمان في الخبر، يصير الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب.

فيذهب كل ما سبق إلى أنَّ هذه الأفعال قد سلبت الدلالة على الحدث، وتجردت للدلالة على الزمان، وهذا الكلام مبعد لهذه الأفعال عن الفعلية التي تشترط الحدث في العربية، وهذا يعني أن الدلالة على الحدث عنصر جوهري في الفعل العربي، ثم أن اقترانه بزمن ما يتعين بالأبنية قليلاً، وبالقرائن والمعاني والزيادات كثيراً أمر ثانوي [٢٦]، وهذا ما أكَّده ابن يعيش بأنَّ الفعل: " **إنّما وُضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وُجد تبعاً** "[٢٧]. فدلالة الفعل على الحدث هي العلامة الأبرز فيه، ثم بعد ذلك جعلوا دلالته على الزمن علامة ثانية له . ويرى ابن يعيش أنَّها ناقصة" **لأنها لا تدلّ على حدث، بل تفيد الزمان مجرَّداً من معنى الحدث** "[٢٨].

ولأن الفعل يجب أن يكون دالاً على الحدث، عرض ابن الأنباري رأي بعض النحويين بأن أخرجوا هذه الأفعال من حيز الفعلية إلى حيز الحروف، إذ قال : " **وذهب بعض النحويين إلى أنَّها حروف وليست أفعالاً، لأنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على**

المصدر، ولمّا كانت لا تدل على المصدر، دلَّ على أنَّها حروف "[٢٩]. أراد ابن الأنباري بالمصدرِ الحدثَ، فدلالة الفعل على الحدث أهم ميزة تدل عليه، فهو يرى أنَّ هذه الأفعال لا تدلّ على الحدث، لذا فهي ليست أفعالاً، بل دلَّ ذلك على أنَّها حروف .

يستخلص ممَّا سبق أنَّهم نظروا إلى (كان) وأخواتها بافتقارها إلى الحدث، أي عدم وجود جهة حدثية لها، وتقتصر دلالتها على الزمان، وهذا كلام مناف لحقيقتها، فإذا تمعنّا جيدا نجدهم جميعا يؤكِّدون أنَّ هذه الأفعال – الأفعال الناقصة– لا يمكننا الاستغناء عن خبرها، والسبب أنها لا يتم معناها بدون المنصوب (الخبر)، على الرغم من أنَّ دلالتها على الزمان تتم بمفردها من دون اسمها وخبرها، هذا الكلام يقودنا إلى حقيقة مفادها أنَّ (كان) وأخواتها تنطوي على جهة حدثية، ولكن هذه الجهة الحدثية لا تتأتى إلا من خلال التركيب، أما من خلال الفعل (كان) فإننا نحصل على جهة مطلقة غير محددة، ثم يأتي الخبر ليحدد لنا هذه الجهة، وهذا ما أكَّده الرضي بقوله :" **وما قال بعضهم من أنَّها سمِّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء، لأن " كان" في نحو: كانَ زيدُ قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دالٌ على حصول ما، ثم عُيِّن بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثمَّ قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن، على ما مرَّ في بابه، مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيَّد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، فـ " كان" يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخيره يدل على حَدَث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في " كان" ، لكن دلالة " كان" على الحدث المطلق أي الكون: وضعيَّة، ودلالة الخبر على الزمان المطلق: عقلية؛ ... فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه** "[٣٠].

إذ يرى أنَّها تدل على مطلق الحصول، في حين يدل خبرها على الحصول المخصوص، فهو أثبت الجهة الحدثية لـ (كان)، وهذا هو السر الذي يمكن خلف كونها لا يمكنها التخلي عن المنصوب

(الخبر)، وأن الفاعل والمفعول فيها _ أي اسمها وخبرها- لشيء واحد، فالتركيب جميعه يشترك في إظهار هذه الجهة الحدثية .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر (كان) وأخواتها منصوب على الحالية المكملة للمعنى، وذلك بقولهم: الأفعال الناقصة ما لم يتم كلاماً إلا بحال [٣١]، ويرى د. إبراهيم السامرائي أنَّ للاستعمال قوة وسلطان في جميع اللغات، وقد كان بسبب من الاستعمال الطويل أن تحولت هذه الأفعال من مجرد الدلالة على الحدث وهو الكون العام كما في (كان) والكون المقيد كما في سائر أفعال هذا الباب إلى أن يتقيد هذا الكون العام بما أسماه البصريون خبراً والكوفيون حالاً [٣٢].

ويرى ابن الناظم أنَّ هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان، وبينها فرق في المعنى، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان؛ لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث؛ لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث [٣٣].

وعليه تكون الجهة في الأفعال الناقصة مقيدة بمعنيينِ، وهما إثبات الوجود للشيء وبيان صفته، والأول قيد عام، والثاني خاص، في حين تكون الجهة في الاسمية قبل دخول الأفعال الناقصة ذات معنى واحد هو الحديث أو الاخبار المجرد عن قيد العموم والموجه لخالي الذهن، الذي ليس فيه حاجة إلى إثبات وجود المخبر عنه بل يتوجه إلى قبول الخبر خالياً من قيد الإثبات فإذا احتاج المتكلم إلى ذلك جاء بالفعل الذي يثبت الوجود فإذا أحتاج المتكلم إلى ذلك جاء بالفعل الذي يثبت الوجود للمخبر عنه إثباتاً عاماً أو خاصاً ثم يتبعه بالخبر وهو صفة المخبر عنه لذلك سميت ناقصة؛ لأنها نقصت عن الفعل التام، لأنه في الحقيقة وصف لفاعله فتوجه إليه، وارتبط به، فشكل معه كلاماً مفيداً، بجهة إسنادية صدورية أو حادثة، أو قائمة في المحدث [٣٤].

أما الاسمية فهي إخبارية مثبتة للحديث دون المتحدث عنه، لهذا كان الخبر متمماً للفائدة؛ لأن معنى اللفظ " **هو الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتاً والحكم بعدمه**

إذا كان نفياً"[٣٥]، فكان الخبر في الاسمية المجردة هو الأول والأصل، والجهة فيه إخبارية حدثية، وهي غاية التأليف فيها، وهي التي تبنى عليها جهات أخرى، لذلك كان " **الخبر أول معاني الكلام وأقدمها والذي تستند سائر المعاني إليه، وتترتب عليه**"[٣٦]، فإذا لحق الاسمية فعل ناقص، وهو في الأصل وصف صارت الجهة معه ذات وجهين، الأول إثبات وجود شيء ما، والثاني إثبات صفته، لذلك قيل اسم كان وخبر كان؛ لأن الفعل في الحقيقة خبر، والخبر لا يخبر عنه، ولكن تغير الجهة لدخول كان أو إحدى أخواتها، لدلالتها على إثبات الشيء على صفة ما فتوزعت الجهة بين الإثبات والصفة في حين أن التامة مقتصرة على الوصفية دون الإثبات، لذلك لا يتم معنى الناقصة بمرفوعها؛ لنقصان الجهة لأنها مع الناقصة عامة غير مقيدة، لأن الفائدة في الخبر وهذا السر في تسمية المنصوب خبراً والمرفوع اسماً، لأنه مخبر عنه توجهت النسبة الخبرية إليه، وبُنيت الجهة عليه، وان الأصل في الأفعال أن تتوجه إلى مرفوع واحد، لأنها أحداث تتطلب محدثاً، وفاعل (كان) في الحقيقة مصدر الخبر مضاف إلى الاسم ففي قولنا: (كان زيد قائماً)، الأصل فيه كان قيام زيد، وكذلك (كان زيد أخاك) هو كانت أخوة زيد، أي وجدت وثبتت على ذلك[٣٧]، لهذا لم تخرج كان عن الفعلية في دلالتها على الحدث والنسبة، ولكن النسبة فيها إلى جملة اسمية، بخلاف نسبة التام فإنه يتوجه إلى مفرد، فنقصت فيها الفعلية؛ لأنها تشابهت في ذلك الحرفية إذ ينسب معناها إلى جملة كالاستفهام والشرط والرجاء وغيرها، وليس كما ذهب بعضهم إلى أنَّها سميت ناقصة لنقصانها الحدث [٣٨]، أو أنها أفعال غير حقيقية أو أفعال عبارة[٣٩].

وبهـذا نصل إلى حقيقة مفادها أنَّ الأفعال الناقصة تنطوي على جهتين، جهة عامة مطلقة متأتية من الفعل الناقص، وجهة حدثية متأتية من الخبر (المنصوب)، والجهة الحدثية هي الأصل في الإخبار قبل دخول الأفعال الناقصة، لتدل على الحدث أو الإخبار المجرد عن قيد العموم، والموجّه لخالي الذهن الذي ليس فيه حاجة إلى إثبات وجود المخبر عنه، وعندما احتاج المتكلم إلى إثبات

وجود المخبر عنه، أدخل الفعل الناقص، وبذلك أدخل جهة عامة مطلقة تتمثل في إثبات وجود المخبر عنه متمثلة بالفعل الناقص نفسه، وبذلك تصدت الجهة الحدثية الأصيلة في الخبر إلى بيان صفة المخبر عنه بالتحديد والخصوص، فبدون الخبر لا يمكننا بيان صفة المخبر عنه، وبهذا يبقى عاماً غير واضح، ولهـذا نرى النحاة قد اتفقوا على عدم إمكان حذف منصوب هذه الأفعال (الخبر)، أو أنهم قالوا: (الفاعل والمفعول فيها لشيء واحد)؛ لأنهم أدركوا أهمية المعنى المتضمن في الخبر، وبدونه تفقد هذه الأفعال كينونتها، ويصبح المعنى ناقصاً.

الخاتمـة:

توصّل البحث إلى نتائج عدة، منها :

١- الجِهة مصطلح لساني حديث توافد من المنطق إلى اللسانيات الحديثة، فكان أن اتّسعَ مفهوم الجِهة بشكل لافت للنظر، فالاختلاف في مفهوم الجِهة بين ذاتية المتكلم، ومنظور الزمن، جاء نتيجة اتّساع مفهوم الجِهة، وتداخلاته في مراحل مختلفة من الكلام .

٢- تمثّل الجِهة البنية الداخلية للحدث، فهي جزء من محتويات الحدث، تقوم بتوزيع الحدث إلى مراحل أو فواصل زمنية كالتكرار أو العادة وغيرها.

٣- تختلف الأفعال الناقصة عن التامة بحاجتها الدائمة إلى المرفوع فالمنصوب لتتم كلامها، بخلاف الفعل التام الذي يمكنه أن يقتصر على الفاعل .

٤- إنَّ الدلالة على الحدث عنصر جوهري في الفعل العربي، أما زمنه فيتعيّن بالأبنية، والقرائن، وهذا أمر ثانوي .

٥- تكون الجِهة في الأفعال الناقصة مقيَّدة بمعنيينِ، وهما إثبات الوجود للشيء، وبيان صفته، والأوّل قيد عام، والثاني خاص .

الهوامش :

(١) ينظر: Tenny, " The Aspectual Interface Hypothesis",1992 :4. ، نقلاً عن: الوجيهَة الإعرابيّة والمقاربات اللّسانية للأبنيّة الجِهِّيَّة، د. سامية الدنّقير : ٢٨٤ – ٢٨٥ .

(٢) ينظر: الزمن والجهة، عبدالمجيد جحفة : ٢١١ .

(٣) ينظر: Rosen, " Events and Verb calassification, 1996 : 194 ، نقلاً عن : الوجيهَة الإعرابيّة والمقاربات اللّسانية للأبنيّة الجِهِّيَّة : ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(٤) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين : ١٥٠ .

(٥) الجهات في المنطق واللسانيات : ٦١-٦٢ .

(٦) نفسه : ٦٢ .

(٧) نفسه: ٦٢ .

(٨) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٦٠ .

(٩) البناء الموازي : عبدالقادر الفاسي الفهري : ٨٠ .

(١٠) ينظر: الجهة في اللغة العربية، جميل حمداوي، (بحث) : ١٥٢ .

(١١) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين : ١٧١ .

(١٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٧١ .

(١٣) ينظر: عن تداخل الزمن والجهة والحدث في الدراسات اللسانية الحديثة، حسين علي الزراعي، مجلة : ١٩ .

(١٤) ينظر: همع الهوامع : ١/ ٦٣ .

(١٥) ينظر: الخصائص الجهية والزمنية للأفعال، الأفعال الناقصة وأفعال الشروع نموذجًا، (ضمن كتاب البنى الزمنية): ١٦٤ .

(١٦) الكتاب : ١/ ٤٥ .

(١٧) نفسه : ١/ ٤٥ .

(١٨) نفسه : ١/ ٤٥ .

(١٩) ينظر: المفصل : ١/ ٣٤٩ .

(٢٠) شرح كتاب سيبويه : ١/ ٢٩٦ .

(٢١) شرح المفصل : ٤/ ٣٣٦ .

(٢٢) الأصول في النحو، لابن السراج : ١: ٧٤ .

(٢٣) نفسه : ١/ ٨٢ .

(٢٤) المفصل : ١/ ٣٤٩ .

[٢٥] شرح المفصل : ٤/ ٣٣٥-٣٣٦ .

[٢٦] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٥٥ .

[٢٧] شرح المفصل : ٤/ ٢٠٥ .

[٢٨] نفسه : ٤/ ٣٤٥ .

[٢٩] أسرار العربية، لابن الأنباري : ١٣٢ .

[٣٠] شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٨١- ١٨٢ .

[٣١] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٥٨، والموفي في النحو الكوفي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق : ٢١٠ .

[٣٢] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٥٨ .

[٣٣] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٩٨ .

[٣٤] ينظر: الجهة النحوية، عبدالوهاب حسن حمد، مجلة جامعة بابل : ١٨٥ .

[٣٥] دلائل الإعجاز : ٤١٠ .

[٣٦] أسرار البلاغة : ٢٣٨ .

[٣٧] ينظر: الجهة النحوية : ١٨٦ .

[٣٨] ينظر: الجهة النحوية : ١٨٦، و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٩٨ .

[٣٩] ينظر: الأصول في النحو : ١/ ٧٤، وشرح المفصل: ٤/ ٣٣٥ .

المصـادر والمراجع :

١. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ). دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م .

٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ). تحقيق: عبدالحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، ط٤، لبنان – بيروت، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م .

٣. البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين. منشورات دار الهِجرة، ط٢، قم – إيران، ١٤٠٥ هـ .

٤. البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، عبدالقادر الفاسي الفهري. دار توبقال للنشر، ط١، المغرب، ١٩٩٠م .

٥. تداخل الجهة والزمن والحدث في الدراسات اللسانية الحديثة، الدكتور حسين علي الزراعي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الأول، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م : ٢٦٤.

٦. الجهات في المنطق واللسانيات، الدكتور محمود عباس العامري، الدار التونسية للكتاب، ط١، ٢٠١٦م .

٧. الجهة النحوية، عبدالوهاب حسن حمد. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد(٨)، العدد الأول، ٢٠٠٣م .

٨. الجهة في اللغة العربية، جميل حمداوي، مجلة دراسات استشراقية، العدد (٢١)، ٢٠٢٠م .

٩. دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤ هـ) . قرأه وعلق عليه: محمود أحمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط٥، القاهرة، ٢٠٠٤م .

١٠. الزمن والجهة عند سيبويه، الدكتور عبدالغني شوقي الأدبعي. مجلة الآداب واللغات، جامعة الملك خالد، السعودية، العدد(٥)، ٢٠١٦م .

١١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين (ت ٦٨٦ هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

١٢. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ). تحقيق: يوسف حسن عُمر، منشورات جامعة قان يونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م .

١٣. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ). تحقيق: الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت – لبنان، ٢٠١١م .

١٤. شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ). تحقيق: أحمد حسن مهدلي، و علي سيّد علي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت– لبنان، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م .

١٥. الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي. مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت- لبنان، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

١٦. الكتاب، عَمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ). تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

١٧. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان. دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م .

١٨. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، ط١، بيروت- لبنان، ١٩٩٣م .

١٩. الموفي في النحو الكوفي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق

٢٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ). تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر .

٢١. الوجيهَة الإعرابيّة والمقاربات اللّسانية للأبنيّة الجِهِّيَّة، الدكتورة سامية الدنّقير. دار كنوز المعرفة، ط١، الأردن، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م .

1. Rosen, " Events and Verb calassification, 1996 .
2. Tenny, " The Aspectual Interface Hypothesis",1992 .